الاطار المنهجي :

المقدمة :

لقد تعاظم الاهتمام في السودان بالاستثمار الاجنبي باعتبار ان الاستثمار من المكونات الرئيسية في النقد ، والسبب الرئيسي الذي يدفع عملية النمو الاقتصادي ويؤدي الي زيادة سنوية في حجم راس المال المادي والنمو الاقتصادي.

هنالك تطورات اقتصادية متباينة اتسمت كل منها بظروف وايضاحات اقتصادية ونقدية مختلفة في سعي السلطات الاقتصادية والنقدية لتحقيق الاستثمار المالي والاقتصادي ودفع عجلة النمو والتنمية بشكل عام بفرض ادارة الازمات وتحقيق الاستقرار بغرض جذب الاستثمار الاجنبي ويأتي هذا البحث متضمنا معرفة الدوافع والمحددات التي شجعت الشركات الاجنبية والمستثمرين لاتخاذ قرار الدخول والاستثمار في السودان خلال فترة منتصف التسعينات بالإضافة الي معرفة اهم المعوقات والمشاكل التي واجهت المستثمرين والشركات الاجنبية من ممارسة نشاط الاستثمار في السودان .

مشكلة البحث :

. تتعلق بتجربة السودان في جذب الاستثمار ومدي امكانية الاستفادة الدول النامية من هذة التجربة .

. العمل علي تحقيق زيادة الانتاج من اجل الصادر وكيفية ان يساهم المستثمر الاجنبي في استخدام الموارد المتاحة استخداما كاملا لزيادة الناتج القومي الاجمالي.

. تحديد اهم معوقات الاستثمار في السودان.

اهمية البحث :

تأتي اهمية هذه الدراسة عن موضوع الاستثمار في جوانب كثيرة الاهمية متمثلة في (الدوافع والمعوقات) .

. من الناحية الأكاديمية العلمية يكون هذا البحث اضافة حقيقية للدراسات الاقتصادية والنظرية لدي الباحثين والدارسين عن تدهور الاستثمار في الدول النامية مثل السودان .

. بالإضافة الي ان هذه الدراسة تساعد الدول النامية في توفير بيئة اقتصادية امنه ومناسبة لاستقرار راس المال الاجنبي .

اهداف البحث :

. وضع سياسات اقتصادية واستثمارية تهدف الي تعظيم العائد من الاستثمار الاجنبي بالنسبة للاقتصاد الوطني.

. التعرف علي عوامل جذب الاستثمار الاجنبي والتي تحفز المستثمر علي ارتياج مجالات واسعة من النشاطات الاقتصادية للدول النامية خاصة السودان .

. تهدف ايضا هذه الدراسة للتطرق لاهم المشاكل والمعوقات التي يمكن ان تواجه المستثمرين في السودان وغيرها من الدول النامية .

فروض البحث :

١ / هنالك محددات لسياسات اقتصادية مثل القوانين ولها اثر علي تدفق الاستثمار الي السودان .

٢/ توضيح دور ادارة الاستثمار واهمية الاستثمار في القطاع الانتاجي ويحفز علي زيادة الاستثمارات والترويج .

٣ / نموذج الاستثمار في القطاع الزراعي يحفز الي الاستثمار في هذا القطاع ويزيد الانتاجية

منهجية البحث :

أعتمد الباحثون علي المناهج التالية :المنهج التاريخي والمنهج الوصفي والمنهج الاستنباطي.

حدود البحث :

الحدود المكانية :- ولاية نهر النيل "وزارة الاستثمار" شركة الراجحي .

الحدود الزمنية:- ٢٠٢٢ .

مصادر البحث :

البيانات الأولية:– مقابلة .

البيانات الثانوية :– كتب – مراجع – أوراق علمية –الأنترنيت.

هيكل البحث :

الاطار المنهجي والمقدمة

الفصل الاول : الاستثمار

المبحث الاول : تعريف الاستثمار

المبحث الثاني : اهمية الاستثمار

المبحث الثالث : نظرية الاستثمار

الفصل الثاني : الاستثمار الاجنبي

المبحث الاول : دوافع الاستثمار الاجنبي

المبحث الثاني : بيئة الاستثمار وطبيعته

المبحث الثالث : معوقات الاستثمار

الفصل الثالث : الدراسة التطبيقية

المبحث الاول : نبذة تعريفية عن القطاع الزراعي في ولاية نهر النيل

المبحث الثاني : تحليل البيانات واختبار الفرضيات

المبحث الثالث : النتائج والتوصيات

قائمة المصادر والمراجع

المبحث الاول

تعريف الاستثمار

يتم تعريف الاستثمار علي انة تيار من الانفاق علي الجدير من السلع الراسمالية الثابتة مثل المصانع او الالات او الطرق او المصانع او الاضافات للمخزون مثل المواد الاولية او السلع الوسيطة او السلع النهائية خلال فترة زمنية معينه .

وهنا ينبغي ان يلاحظ ان هذا التعريف يقتصر علي شراء السلع العينيه الجديدة والتي سيتم استخدامها في المستقبل وهذا التحديد يعني استبعاد مشتريات الاسهم والتي يتم من الافراد وبعضهم البعض او حتي مشتريات الاسهم من الشركات ويرجع ذلك الي ان الاستثمار الذي يقوم بة المشتري في الحالة الاولي يقابلة تخلص من الاسهم بواسطة الشخص الاخر اما في حالة الثانية فان شراء الاسهم من شركة معينه قد يؤدي بالضرورة الي قيام هذه الشركة باستخدام هذه الاموال في شراء الالات الجديدة ، او اقامة الانشاءات الجديدة .

وهذا يعني اننا نهتم كاقتصاديين بالمشاكل التي يواجها مدير الشركات وليست بالمشاكل التي يواجها المساهم ويمكننا ان نفرق بين الاستثمار الاجمالي والاستثمار الصافي حيث يتضمن الاستثمار الاجمالي كل من الاستثمار الصافي والذي يتمثل في الاضافات ورصيد وراس المال الحقيقي خلال فترة زمنية معينه ، والاستثمار الذي يخصص لمواجهة الاهلاك بهدف المحافظة علي الرصيد الفعلي لراس المال في مواجهه العوامل المختلفة التي تؤثر علي حجم هذا الرصيد مثل البلي والاهلاك او التصادم او التدمير الذي قد ينتج بفعل الحرائق او الفيضانات او الحرائق او الكوارث الاخري .[1]

وسنطلق علي هذا النوع الاخير من الاستثمار اسم الاستثمار الاحلالي .

[1] صقر احمد صقر ، النظرية الاقتصادية ، وكالة المطبوعات القاهرة ، ١٩٧٧م .

المبحث الثاني

اهمية الاستثمار

تكمن اهميته في اي بلد في جوانب عديدة يمكن ان يستفاد منها البلد المضيف حيث يعمل الاستثمار في مستوي الدخل القومي علي زيادة الدخل القومي باعتباره مكونا رئيسيا من مكونات الطلب الكلي وعلي مستوي المهارات ونقل التكنولوجيا وخاصة الاستثمار الاجنبي علي نقل التكنولوجيا الحديثة للبلد المضيف ، كما يعمل علي زيادة الخبرات الادارية وذلك من خلال الافكار الجديدة او الغير موجودة في البلد ، كما يربط الاستثمارات الاجنبية المباشرة بنقل الجودة واساليبها مما يرفع كفاءة السوق المحلي ويساعد الاستثمار علي خفض البطالة وخاصة اذا كانت الاستثمارات ذات كثافة عالية مما يسهل عملية الادخار الاختياري من خلال الاجور والمرتبات للمعلمين والذي بدورة يؤدي الي زيادة الدخل القومي والذي يساعد في الخروج من دائرة الفقر مما يرفع بعجلة التنمية بالبلاد .

. فالاستثمار الاقتصادي او ما يسمي بالاستثمار الحقيقي يعطي براس المال او زيادة الرصيد الكلي المتراكم في راس المال الحقيقي .

. اما الاستثمار المالي فهو الذي يهتم بتحويل متطلبات الاصول الحقيقية علي ثلاثة مستويات :

المستوي الاول :

علي مستوي الاقتصاد القومي كاحد المتغيرات التي تساهم في زيادة الدخل القومي .

المستوي الثاني :

مستوي قطاع الاعمال اذ يمثل المؤشر الحقيقي لقياس نشاطات القطاعات وهو العامل الحاسم في انتعاشها او انحسارها .

المستوي الثالث :

مستوي القطاعات الاقتصادية اذ يقوم بدور فعال في تطوير مستويات اقتصادية معينه مما يقود بدورة في التاثير علي قطاعات اخري مؤديا الي انتعاشها وترجع اهمية الاستثمار الي حاجة كل فرد الي امتلاك الخبرة الكافية التي تمكنة من تحقيق عوائدة بالمقارنة بمستوي المخاطرة الذي يكون علي استعداد لتحملة وبالتالي فان الالمام بمبادي الاستثمار واسس ادارة المحافظة الاستثمارية يساعد علي ادارة الثروة .وعلي الجانب الاخر تتيح دراسة

الاستثمار فرصة اكتساب المهارات في مجال يساعد علي الالتحاق بالعديد من الوظائف

المتاحة في المؤسسات المختلفة .

المبحث الثالث

نظرية الاستثمار

الاستثمار وسعر الفائدة

يعد سعر الفائدة عاملاً مهما لاتخاذ القرار الاستثماري من قبل أصحاب رؤؤس الأموال . إذا أن المستثمر قبل اتخاذه قرار الاستثمار في مشروع من المشاريع يقوم بحساب مجمل الإيرادات الصافية من المشروع خلال فترة تشغيلية . ثم يعمد إلي رد هذه الإيرادات إلي السنة الحالية مستعملاً سعر الفائدة السائد. أي أن المستثمر يلجأ إلي حساب القيمة الحالية للإيرادات الصافية المتوقعة من المشروع .

فإذا كانت القيمة الحالية للإيرادات المتوقعة أكبر من المبلغ اللازم لإقامة المشروع فسيكون القرار النهائي هو الاستثمار في المشروع أما إذا كانت القيمة إيجابية للإيرادات المتوقعة أقل من المبلغ اللازم لإقامة المشروع فسيكون القرار هو الامتناع عن الاستثمار في المشروع .

هنالك طريقة أخرى للمفاضلة بين الاستثمار في المشروع والإيداع في المصرف تعتمد على معدل مردود للاستثمار الذي يمثل معدل الخصم الذي يجعل القيمة الحالية لإيرادات المشروع خلال فترة تشغيلية مساوية لمجمل الاستثمار في المشروع ويطلق على معدل مردود الاستثمار أحياناً الكفاءة الحدية للاستثمار .[1]

محددات الاستثمار :-

عزيزي القاري نواصل حديثنا بالقول انه استنادا إلى الاستثمار بالمفهوم الاقتصادي فإن السؤال الذي يطرح نفسه هو ما الدافع وراء الاتفاق الاستثماري والإجابة تكمن في أن المستثمرين يجتهدون نحو شراء البضائع الرأسمالية إذ توقعوا الحصول علي أرباح منها أي إذا كانت العوائد من الاستثمار اكبر من التكاليف المترتبة عليه وهذا يقودنا لقراءة ثلاثة عناصر رئيسية تحدد عملية اتخاذ قرار الاستثمار وهذه تتلخص في العوائد والتكاليف والتوقعات .

العوائد :- Revenues

١. محمود حسين الوادي ، مرجع سبق ذكره، ص ٣٠٩

يعرف العائد بأنه المبالغ النقدية التي يجنيها المستثمر من جراء العملية الإنتاجية التي أسهم بها وتزداد هذه العوائد مع زيادة المبيعات وربما الأخيرة تعتمد على الوضع الاقتصادي بشكل عام .

لذا أنه في فترة الركود الاقتصادي لا تعمل الآلات والمصانع بطاقتها الكاملة او بفاعلية كبيرة وهذا يعني عدم الحاجة الى زيادة الاستثمارات من هنا نرى قلة الاستثمارات خلال فترة الركود الاقتصادي (Economics Recessiory والحاجة الى زيادتها في فترات الإنتعاش

Economics Recovery

التكاليف :- costs

المحدد الثاني لمستوى الاستثمار هو تكاليف الاستثمار بيد ان السلع الراسمالية تستعمل لسنوات عديدة وعليه فمن الصعب حصر تكاليفها ومعاملاتها كالسلع الاستهلاكية لذا سنقوم باحتساب تكاليف راس المال على انها سعر الفائدة على الافتراض ويعود ذلك الى افتراضنا ان صاحب العمل يقوم باقتراض المبالغ المطلوبة للاستثمارات من القطاع المصرفي وبالتالي فان تكلفة

الاستثمارات هي سعر الفائدة سيدفعه المستثمر للبنك مقابل القروض الممنوحه له خلال الفترات الزمنية المختلفة .

اما العنصر الثالث في تحديد الاستثمار فهو توقعات الربحيو ومدى الثقة التي ينالها المشروع المزمع تنفيذه فالاستثمار أولاً وقبل كل شيء هو مراهنة على المستقبل : أي رهان على ان الإيرادات الناجمة عن الاستثمار سوف تفوق تكاليفه من ناحية أخرى فعندما يستثمر أصحاب الاعمال ان توترات سياسية في الدولة كروسيا مثلاً ، فسيحجمون عن الاستثمار بها وعلى العكس من ذلك فان فان اعتقاد أصحاب الأعمال (وبغض النظر عن الصواب اعتقادهم هذا او خطئه) بأن تجارة الانترنت احدى السمات الهامة لتوزيع شيكات العمل دفعهم للاستثمار بشكل مكثف في ذلك القطاع .[1]

الاستثمار وسعر الفائدة :-

[1] ساميلسون ٢٠٠٦ ص٤٨٧

يعد سعر الفائدة عاملاً مهما لاتخاذ القرار الاستثماري من قبل أصحاب رؤؤس الأموال . إذا أن المستثمر قبل اتخاذه قرار الاستثمار في مشروع من المشاريع يقوم بحساب مجمل الإيرادات الصافية من المشروع خلال فترة تشغيلية . ثم يعمد إلي رد هذه الإيرادات إلي السنة الحالية مستعملاً سعر الفائدة السائد.

أي أن المستثمر يلجأ إلي حساب القيمة الحالية للإيرادات الصافية المتوقعة من المشروع .

فإذا كانت القيمة الحالية للإيرادات المتوقعة أكبر من المبلغ اللازم لإقامة المشروع فسيكون القرار النهائي هو الاستثمار في المشروع أما إذا كانت القيمة إيجابية للإيرادات المتوقعة أقل من المبلغ اللازم لإقامة المشروع فسيكون القرار هو الامتناع عن الاستثمار في المشروع .

هنالك طريقة أخرى للمفاضلة بين الاستثمار في المشروع والإيداع في المصرف تعتمد على معدل مردود للاستثمار الذي يمثل معدل الخصم الذي يجعل القيمة الحالية لإيرادات المشروع

خلال فترة تشغيلية مساوية لمجمل الاستثمار في المشروع ويطلق على معدل مردود الاستثمار أحياناً الكفاءة الحدية للاستثمار .[1]

محددات الاستثمار :-

عزيزي القاري نواصل حديثنا بالقول انه استنادا إلى الاستثمار بالمفهوم الاقتصادي فإن السؤال الذي يطرح نفسه هو ما الدافع وراء الاتفاق الاستثماري والإجابة تكمن في أن المستثمرين يجتهدون نحو شراء البضائع الرأسمالية إذ توقعوا الحصول علي أرباح منها أي إذا كانت العوائد من الاستثمار اكبر من التكاليف المترتبة عليه وهذا يقودنا لقراءة ثلاثة عناصر رئيسية تحدد عملية اتخاذ قرار الاستثمار وهذه تتلخص في العوائد والتكاليف والتوقعات .

العوائد :- Revenues

يعرف العائد بأنه المبالغ النقدية التي يجنيها المستثمر من جراء العملية الإنتاجية التي أسهم بها وتزداد هذه العوائد مع زيادة المبيعات وربما ألاخيرة تعتمد على الوضع الاقتصادي بشكل عام .

[1] محمود حسين ، مرجع سبق ذكره ،ص٣٠٩

لذا أنه في فترة الركود الاقتصادي لا تعمل الالات والمصانع بطاقتها الكاملة او بفاعلية كبيرة وهذا يعني عدم الحاجة الى زيادة الاستثمارات من هنا نرى قلة الاستثمارات خلال فترة الركود الاقتصادي (Economics Recessiory والحاجة الى زيادتها في فترات الإنتعاش Economics Recovery

التكاليف :- costs

المحدد الثاني لمستوى الاستثمار هو تكاليف الاستثمار بيد ان السلع الراسمالية تستعمل لسنوات عديدة وعليه فمن الصعب حصر تكاليفها ومعاملاتها كالسلع الاستهلاكية لذا سنقوم باحتساب تكاليف راس المال على انها سعر الفائدة على الافتراض ويعود ذلك الى افتراضنا ان صاحب العمل يقوم باقتراض المبالغ المطلوبة للاستثمارات من القطاع المصرفي وبالتالي فان تكلفة الاستثمارات هي سعر الفائدة سيدفعه المستثمر للبنك مقابل القروض الممنوحه له خلال الفترات الزمنية المختلفة .

اما العنصر الثالث في تحديد الاستثمار فهو توقعات الربحيو ومدى الثقة التي ينالها المشروع المزمع تنفيذه فالاستثمار أولاً وقبل كل شيء هو مراهنة على المستقبل : أي رهان على ان الإيرادات الناجمة عن الاستثمار سوف تفوق تكاليفه من ناحية أخرى فعندما يستثمر أصحاب الاعمال ان توترات سياسية في الدولة كروسيا مثلاً ، فسيحجمون عن الاستثمار بها وعلى العكس من ذلك فان فان اعتقاد أصحاب الأعمال (وبغض النظر عن الصواب اعتقادهم هذا او خطئه) بأن تجارة الانترنت احدى السمات الهامة لتوزيع شيكات العمل دفعهم للاستثمار بشكل مكثف في ذلك القطاع .[1]

فبذلك تتوقف قرارات الاستثمار على ذلك الخيط الرفيع الرابط بين كل من التكهن والتوقع .

ولكن كما قال أحد المفكرين : ان التوقع ينطوي على المخاطرة بالمستقبل هذا يقوم أصحاب الأعمال بالاستهلاك الكبير من الجهد والوقت بتحليل الاستثمارات سعيا منه نحو تضييق هوة الشكوك التي تراودهم بشأن المستقبل الزاهر الذي ينتظر استثمارهم .

---

[1] (ساميلسون ٢٠٠٦ ص٤٨٧)

ويمكننا الان تلخيص مراجعتنا للقوى الكامنة وراء قرارات الاستثمار كما يلي :- يقوم أصحاب الاعمال يالاستثمار بغية الربح ونظرا لبقاء السلع الراسمالية لسنوات طويلة كان من المنطقي ان تعتمد القرارات الاستثمارية على :

١-الطلب الناتج الذي سيتم الحصول عليه من ذلك المشروع الاستثماري الجديد

٢-أسعار الفائدة والضرائب التي تؤثر في تكاليف الاستثمار

٣-التوقعات التي ترصدها الاعمال التجارية لما يعتري الاقتصاد من تقلبات مستقبلية

منحنى الطلب على الاستثمار :

عند قيامنا بقراءات محددات باستثمار فاننا اولينا عناية خاصة بالعلاقة التي تربط أسعار الفائدة بالاستثمار وهي علاقة قوية حين تعتبر أسعار الفائدة بالاداة الرئيسية التي من خلالها تحكم الحكومة سيطرتها على الاستثمار ولتوضيح مدى العلاقة بينهما يفترض ان هنالك استثمارات معيشية تتصف تلك المشروعات بانها معمره (كمصانع توليد الطاقة او منشأتها)

بحيث نتجاهل احتمال استبدالها وبالإضافة الى ذلك تعتبر تلك المشروعات مصدرا ثانيا لصافي الدخل السنوي في ظل غياب التضخم والجدول (١) الآتي يبرز البيانات المالية من تلك المشروعات الاستثمارية.

جدول (١،٣،١) يوضح اعتماد ربحية الاستثمار على أسعار الفائدة

١	٢	٣	٤	٥	٦	٧
المشروع	اجمالي الاستثمار	العائد السنوي لكل الف دينار	تكلفة كل الف دينار بسعر فائدة سنوي		صافي البح السنوي لكل الف دينار بسعر فائدة سنوي	

	بملايين الدنانيير	مستثمر	(١٠%)	(٥%)	(١٠%) (6) (3)(4)	(٥%) (6) (3)(4)
أ	١	١٥٠٠	١٠٠	٥٠	١٤٠٠	١٤٥٠
ب	٤	٢٢٠	١٠٠	٥٠	١٢٠	١٧٠
ج	١٠	١٦٠	١٠٠	٥٠	٦٠	١١٠
د	١٠	١٣٠	١٠٠	٥٠	٣٠	٨٠
ه	٥	١١٠	١٠٠	٥٠	١٠	٦٠
و	١٥	٩٠	١٠٠	٥٠	−10	٤٠

ز	١٠	٦٠	١٠٠	٥٠	-40	١٠
ي	٢٠	٤٠	١٠٠	٥٠	-60	-10

بالنسبة للمشروع (أ) نجد انه يكلف مليون دولار ويدر عائد مرتفعاً تبلغ ايراداته ١٥٠٠ دينار سنوياً عن كل الف دينار ممستثمر (أي ١٥٠% بسعر فائدة سنوياً) ويوضح العمودان (٤) و(٥) تكلفة الاستثمار في ذلك المشروع ولتبسيط يمكن افتراض ان هذا الاستثمار قد تم تمثيله فقط عن طريق الافتراض بسعر فائدة السوق وسنفترض انها ١٠% ستبلغ تكلفة ل ١٠٠٠ دينار وهو المبلغ المقترض ١٠٠ دينار سنوياً كما موضح بجميع بيانات العمود (٤) اما في ظل سعر فائدة سنوية ١٠% ستبلغ تكلفة ل ١٠٠٠ دينار مقترض ٥٠ دينار سنوياً وأخيرا يوضح العمودان الاخيران صافي الربح السنوي لكل مشروع استثماري وبالنسبة للمشروع المربح

(أ) سيدر صافي ربح قدره ١٤٠٠ دينار سنوياً ويتم تنفيذه عند سعر فائدة ١٠% في السنة أما المشروع (ي) فيبدي خسارة واضحة [١].

وعليه فالمنشآت في سعيها لاختيار احدي المشروعات الاستثمارية تعقد مقارنة بين الإيرادات السنوية الناجمة عن ذلك المشروع ومقدار التكلفة السنوبة لراس المال التي تعتمد علي سعر الفائدة والفرق بين الإيرادات السنوية والتكلفة السنوية هو صافي الربح السنوي وعندما يكون صافي الربح السنوي موجباً يدر الاستثمار اموالاً طائلة بينما العكس يحدث عندما يشير صافي الربح السلبي الي استثمار ييحقق خسارة كبيرة ب.

هنالك ثمانية مشروعات استثمارية امام الاقتصاد ثم ترتيبها طبقا للعائد السنوي ولكل الف دينار مستثمر ويعرض العمود (٢) الاستثمار في كل مشروع والعمود (٣) يحسب العائد السنوي التقريبي لكل الف دينار سيتم استثمارها والعمود

١. محمود حسين ، مرجع سبق ذكره ،ص ٣١٢

(٤) و (٥) يوضحان تكلفة المشروع بافتراض ان كل المبالغ النقدية هي قروض بمعدل فائدة (٥%) و (١٠%) على التوالي لكل الف دينار للمشروع الواحد

اما العمودان الاخيران (٦) و(٧) فسيحسبان صافي الأرباح السنوية لكل الف دينار فاذا كان صافب الربح موجباً فعندئذ ستجد الشركات التي ترغب في تحقيق اقصى ربح نفسها امام اغراء تنفيذ هذا المشروع الاستثماري اما في حالة الربح السلبي فسترفض [illegible] الاستثمار

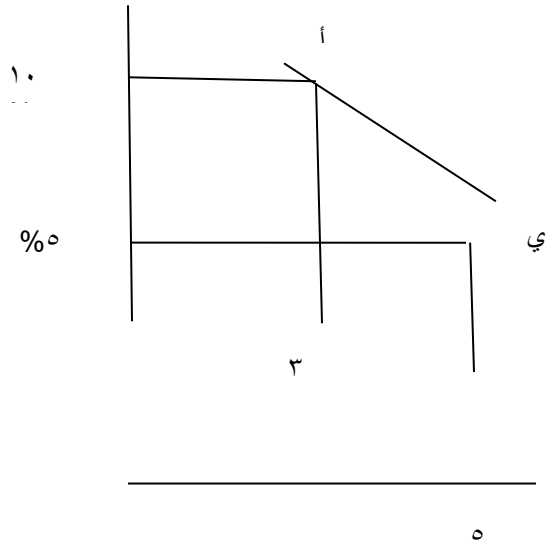

يعرض منحنى الطلب على الاستثمار المرسوم على شكل منحنى متجه الى أسفل الكميات التي ترغب الشركات في استثمارها عند كل أسعار الفائدة كما سجلها الجدول (١) وتمثل كل خطوة على المنحنى مجموعة استثمارات : فالمشروع (أ) يعرض سعر فائدة أعلى الى حد يقع فيه خارج المنحنى وتبلغ أقصى فائدة يمكن رؤيتها عند المشروع (ب) بأعلى اليسار وعند كل سعر فائدة سيتم تنفيذ المشروع الاستثماري الذي يحقق صافي ربح موجباً .

يمكن العودة الى الجدول (١) لتفحص العمود الأخير الذي يوضح صافي الربح السنوي عند سعر الفائدة والبالغ (٥%) وعند هذا السعر تعتبر المشروعات من (أ) الى (ز) كما هو موضح في الجدول (١) مشروعات مربحة بناء عليه يمكن توقع قيام الشركات التي ترغب في تعظيم الربح الي حده الأقصى بالاستثمار في المشروعات .

السبعة التي تبلغ في مجملها ٥٥ مليون دينار (وفقاً للعمود ٢) ولذا فعند سعر فائدة قدرها ٥% سيبلغ الطلب على الاستثمار ٥٥مليون دينار .

ولكن افترض سعر الفائدة الي ١٠% فعندئذ ستضاعف تكلفة تمويل تلك الاستثمارات ومن العمود (٦) نلاحظ أن المشروعين (و) و (ز) سيحققان خسارة عند سعر فائدة بنسبة ١٠% وسوف يهبط الطلب على السعر الاستثمار الى ٣٠ مليون دينار فقط

الشكل (١) يوضح منحنى الطلب على الاستثمار على شكل منحنى هابط الى أسفل ممثلا دالة سعر الفائدة ويبرز هذا الشكل المقدار الذي تم استماره عند كل معدلات سعر الفائدة ونحصل عليها بالإضافة كافة الاستمارات القابلة للربح عند كل مستويات سعر الفائدة [١].

فاذا بلغ سعر فائدة ٥% فعندئذ يتحقق المشروع المنشود من الاستثمار غير النقطة (ي) التي تظهر استثمارا قدره ٥٥ مليون دينار وعند هذا المعدل لسعر الفائدة يقع الاختيار على المشروعات من (أ) الي (ز) أما إذا إرتفع سعر الفائدة الي ١٥% فسوف يتعرض المشروعان (ز) و (و) الي خسارة محققة وفي هذه الحالة سيقطع الطلب علي الاستثمار عند (أ) في الشكل (١) وتبلغ مجمل الاستثمارات ٣٠ مليون دينار .

[١] محمود حسن الوادي ،المصدر السابق ،ص ٣١٣

أثر التغيرات في الانفاق الاستثماري على الدخل والاستخدام والتوازن :-

عزيزي القارئ ان التغيرات في الانفاق الاستثماري قد تؤدي الي تغيرات عنيفة وسريعة في النشاط الاقتصادي حيث ان هذا التغير لابد ان يقود الي تغيرات في الإنتاج والدخل والاستخدام وفي مجمل الاقتصاد القومي [1].

ومصدر ذلك الانفاق قد يكون من قبل الدولة او من قبل قطاع الاعمال فلو فرضنا ان حدثت زيادة في الانفاق الاستثماري من قبل القطاع الخاص مع بقاء دالة الانفاق الاستهلاكي على حالها (كما مر في الوحدة السادسة) فان الطلب الكلي (الانفاق القومي) سوف يتكون في هذه الحالة من دالة الاستهلاك إضافة الى حالة الاستثمار مما يؤدي الى زيادة الانفاق القومي كما عليه نتيجة لزيادة الانفاق الاستثماري مما يؤدي الى تغير دالة الطلب الكلي من مكانها والتحرك

١. محمود حسين ، مرجع سبق ذكره ،ص ٣١٤

نحو الأعلى وباتجاه مواز لدالة الاستهلاك وهذا يعني ان دالة الطلب الكلي في هذه الحالة

ستصبح كالأتي :-

الطلب الكلي (الانفاق القومي)= الانفاق الاستهلاكي + الانفاق الاستثماري

أي ان ط ط = هـ + ت

كما ان تحرك دالة الطلب الكلي نحو الأعلى سوف يؤدي بضرورة الانتقال بالاقتصاد من حالة التوازن التي كان فيها الي وضع غير توازني نتيجة لزيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي أي ان (ط ط) ستصبح اكبر من (ع ع) وفي هذه الحالة تمثل حالة عدم توازن وهذا الوضع بالضرورة سوف يدفع الوحدات الانتالجية الموجودة في الهيكل الاقتصادي لزيادة انتاجها لمواجهة الطلب المتزايد مما يودي الي زيادة العرض الكلي الي ان يطابق او يتساوى مع الطلب الكلي ويتحقق التوازن في الاقتصاد من جديد وفي هذه النقطة التي يتساوى فيها الطلب الكلي مع العرض الكلي سيتحقق التوازن في الدخل والاستخدام كما يتساوى الادخار مع الاستثمار .

من ناحية أخرى يلاحظ ان هذه الزيادة الاولية في الانفاق الاستثماري ستؤدي فعلا الي زيادة الاستخدام وبالتالي زيادة الدخل بصورة مضاعفة وتراكمية مقارنة بالزيادة الأولية في الاستثمار وهذا يعني ان الزيادة في الاستثمار المستقل ستؤدي الي إيجاد زيادات مضاعفة في الدخل .

بافتراض توفير المعلومات التالية عن دالة الاستهلاك تمثل هـ = ١٥ + ٨٠% وافتراض قيام القطاع الخاص بإقامة مشروع صناعي (انفاق استثماري) بمقدار ١٠ مليون دينار نحاول ان ندرس ونحلل أ؟ثر ذلك الانفاق على القتصاد القومي من خلال معرفة ذلك الأثر على كل من الدخل الاستهلاك والادخار (المتغيرات الرئيسية داخل الاقتصاد القومي) مفترضيين ان ذلك الاقتصاد كان في حالة توازن قبل الانفاق الاستثماري .

مما لاشك فيه ان قيام ذلك المشروع يعني زيادة في الانفاق الكلي نتيجة لزيادة الانفاق الاستثماري مما يؤدي الى تحول دالة الطلب الكلي (الانفاق القومي) الي الاعلي ويوضع مواز بوصفها السابق لان الاستثمار هنا يعتبر استثمارا مستقلا [١].

١. محمود حسين الوادي ،مرجع سبق ذكره ، ٣١٥

فتصبح دالة الطلب الكلي (ط ط) =هـ + ت بدلا مما كانت عليه سابقا (ط ط)= هـ ويمكن توضيح ذلك من الشكل الباني (٢)

الشكل (٢) توضح اثر التغيرات في الاستثمار المستقل علي الدخل والتوازن في الشكل (٢) ان دالة الطلب الكلي انتقلت من وضعها السابق (ط ط) الذي يتضمن الاستهلاك (هـ) فقط الي الوضع (ط ط) الذي يتضمن الاستهلاك والاستثمار ونتيجة لهذه الزيادة المستقلة في الانفاق الاستثماري ومما ترتب عليها من انتقال دالة الطلب الكلي نحو الأعلى فان ذلك يؤدي الي انتقال الاقتصاد من حالة التوازن التي كان عليها ابى النقطة (ت) كما يلاحظ ان المستوى التوازني للدخل قد ارتفع ليصبح بالمستوى (ذ) بدلا من (د) وهذا المستوى بالضرورة يمثل وضعا افضل من الوضع السابق ويمكن قياس او احتساب ذلك الأثر علي النشاط الاقتصادي من خلال ذلك الأثر على كل من الدخل والاستهلاك والادخار . ومن أجل تحقيق ذلك لابد من قيم

هذه المتغيرات قبل وبعد الانفاق الاستثماري والفرق بين الحالتين تمثل ذلك الأثر المطلوب

قياسه ولتوضيح ما سبق اليك المثال التالي :[1] الوادي

مثال (١)

اذا توفرت اليك المعلومات التالية عن الدول التالية لسنة ما

الميل الحدي للاستهلاك =٨٠% وكان الاقتصاد القومي في حالة توازن ثم حصل انفاق

استثماري مستقل بمقدار ١٥ مليون دينار

المطلوب :-

إيجاد أثر الانفاق الاستثماري المستقل عن المتغيرات الرئيسية داخل الاقتصاد القومي (الدخل

– الاستهلاك – الادخار)

الحل :- من خلال استخدامنا لمعدلات الدخل والاستهلاك والاستثمار والتعويض بها في الأرقام

الواردة في المثال يمكن ان نحصل على :

[1] ٢٠٠٧ الوادي ص ١١٥

$$د = \frac{هـ١ + ث}{١ - ب} = \frac{15 + صفر}{\frac{80-1}{100}} = \frac{15}{\frac{20}{100}} = ١٥ * \frac{100}{20}$$

=٧٥ مليون دينار / الدخل التوازني قبل الانفاق الاستثماري

ومن معدلات الاستهلاك وبالتعويض عن قيمته (د) بما يساويها نحصل على

هـ=هـ١ +ب د.....(٢)

=١٥+ (١٠٠/٨٠) *٧٥ =١٥+٦٠

= ٧٥ مليون دينار / الانفاق الاستهلاكي قبل إضافة الانفاق الاستثماري ومن معادلة الدخل

د=هـ+خ .....(٣)

وبالتعويض عن القيم السابقة نحصل على ٧٥= ٧٥+ذ

ذ = صفر الادخار قبل إضافة الانفاق الاستثماري اما بعد إضافة الانفاق الاستثماري فتكون

الحالة كما يلي

د= (هـ+ث)/(١-ب) = (١٥+١٠)/(٨٠-١)/(١٠٠) = ٢٥/(٢٠)/١٠٠ = ٢٥*١٠٠/٢٠

=١٢٥ مليون دينار الدخل التوازني بعد الانفاق الاستثماري ومن خلال المعادلة رقم (٢)

وبالتعويض في قيمة (د)

هـ= هـ١+ ذ =١٢٥ =١١٥+خـ

= ١١٥ مليون دينار الاستهلاك بعد الزيادة ومن المعادلة (٣) نحصل على

ذ= ١٥ مليون دينار الادخار بعد الزيادة

وبعد ان تم احتساب قيم المتغيرات قبل وبعد الزيادة في الانفاق الاستثماري يمكن بعد ذلك

احتساب اثر الزيادة علي المتغيرات السابقة من خلال المعادلات التالية

من خلال ما تقدم يتضح لنا ان الزيادة التي حصلت في الانفاق الاستثماري أدت الى زيادة

الدخل التوازني من (٧٥) مليون دينار الي (١٢٥) مليون دينار وبزيادة قدرها (٥٠) مليون

دينار وهذا يعني ان الزيادة الأولية في الانفاق الاستثماري أدت الى خلق زيادات مضاعفة في

الدخل تتمثل بخمسة اضعاف الزيادة الأولية في الانفاق الاستثماري كما يلاحظ ان الزيادة

الأولية في الانفاق الاستثماري لم ينحصر تأثيرها على زيادة الدخل وانما امتد ليشمل زيادة كل من الاستهلاك والادخار حيث يلاحظ ان الاستهلاك القومي قد ارتفع من (٧٥) مليون دينار الى (١١٥) مليون دينار وبزيادة قدرها (٤٠) مليون دينار كما كان عليها سابقا كما ان الادخار ارتفع من (صفر) الى (١٠) مليون دينار أي بزيادة قدرها (١٠) مليون دينار عما كان عليه سابقا

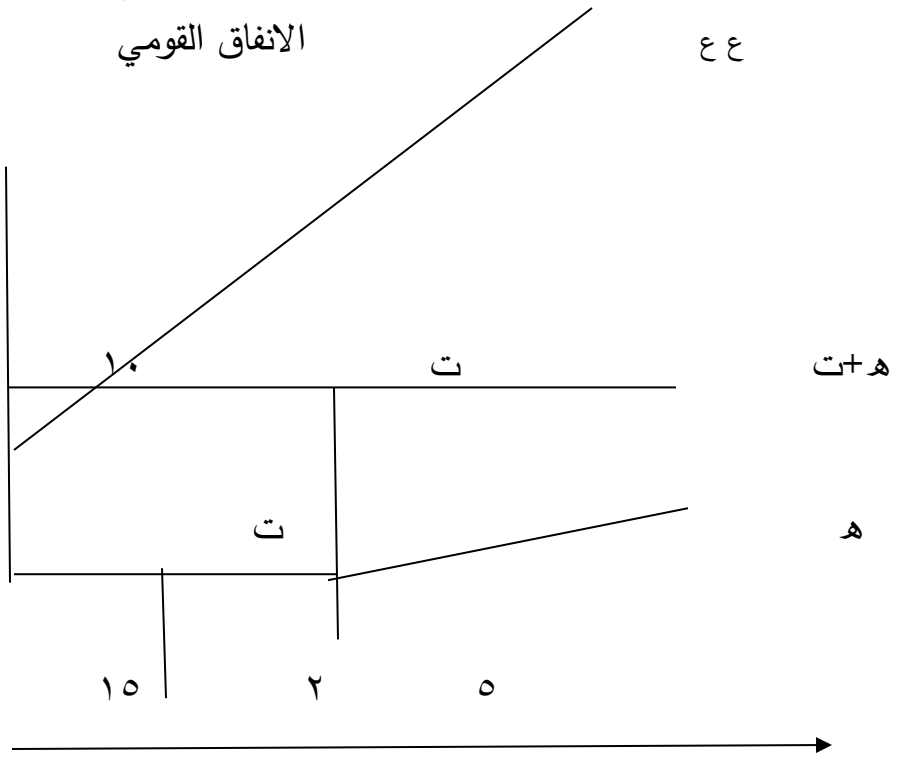

من خلال الشكل البياني (٣) يتضح ان التوازن في الاقتصاد قد تحقق في النقطة (ث) بدلا من (ن) حيث يتساوى في هذه النقطة العرض الكلي مع الطلب الكلي كما يتساوى فيها الادخار مع الاستثمار.

مضاعف الاستثمار Multiplier :-

مما سبق يتضح ان التغيرات التي تحدث في المستوى التوازني للدخل والاستخدام . يمكن ان تكون استجابة للتغيرات التي تحدث في دالة العرض الكلي (ع ع) نتيجة التغيرات التي تحدث في دالة الطلب الكلي وهذه التغيرات يمكن ان تؤدي الي إعادة التوازن في المستوى التوازني للدخل والاقتصاد

وكما لاحظنا فان مثل هذه التغيرات تتمثل بالتحريك على نفس منحنيات الطلب الكلي والعرض الكلي . وقد تحدث التغيرات أيضا عندما تغير دالة الطلب الكلي موضعها الي وضع اخر .

نتيجة التغيرات التي تحدث في احدى مكوناتها ومنها التغير في دالة الاستهلاك التي سبق تحليلها .

ونظرا لان التغيرات في الاستهلاك وخاصة في المدى القصير يتميز بنوع من الاستقرار بسبب تأثره بالعادات والتقاليد أي ان السلوك الاستهلاكي يأخذ طابع العادة التي من غير المتوقع تغييرها مباشرة بل تحتاج الي بعض الوقت .

لذا يمكن القول ان التغير الأساسي الذي يمكن ان يحدث في دالة الطلب الكلي والذي قد يؤدي الي تغيرات عنيفة في الوضع التوازني للاقتصاد في المدى القصير هو التغير في الاستثمار . الذي يعتبر احدى العناصر الأساسية في نظرية الدخل والاستخدام الحديثة . ويطلق على العلاقة التي توضح اثر التغيرات في الاستثمار المستقل علتي التغيرات في الدخل بمضاعف الاستثمار الذي يمكن ان يرمز له بالرمز (م ت) .

فلو انطلقنا في تحليلنا للعلاقة السابقة المعروفة أثر التغير في الاستثمار الاولي علي المستوى التوازني للدخل ، من افتراض ان مستوى الدخل التوازني كان بمقدار (٤٠٠) مليون دينار وكان

مقدار الانفاق الاستثماري (٧٥) مليون دينار اما الميل الحدي للاستهلاك (م ح هـ) = ٥٧%

لو ففرضنا ان قطاع الاعمال قام بانشاء مشروع استثماري بلغت تكاليفه ٢٥ مليون دينار فان ذلك الانفاق الاستثماري الجديد بالضرورة سيدفع دالة الطلب الكلي الي التحول الي الأعلى بموازاة وضعها السابق وبذلك سوف يصبح الانفاق الاستثماري المستقل بمقدار (١٠٠) مليون دينار بدلا من (٧٥) مليون دينار السابق .

والآن نحاول تحليل ومعرفة أثر تلك الزيادة وما ترتب عليها من تحول دالة الطلب الكلي نحو الأعلى علي تغير الوضع التوازني والتغير من حالة توازن الي حالة عدم توازن للدخل والاستخدام وكيف يتحقق الوضع التوازني من جديد ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول (٢)

المصدر نفسه .

المبحث الاول

دوافع الاستثمار الاجنبي

ان لجوء المستثمر سواء كان شخص طبيعيا او معنويا الي استثمار اموالة او خبرته الفنية والتكنلوجية عبر الحدود الوطنية انما يرجع في الحقيقة الي توافر مناخ الاستثمار بصفة عامة الي مجمل الاوضاع القانونية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية للبيئة التي تتم فيها عملية الاستثمار ، وهي عناصر متداخلة ومترابطة تؤثر تؤثر في بعضها البعض وتخلق بالتفاعل مره وبالتداعي مرة اخري اوضاعا جديدة بمتطلبات مختلفة تترجم في محصلتها الي عوامل جذب او طرد لراس المال ، او بعبارة اخري الي هذه العناصر مجتمعه يمكن ان تشكل دافعا للاقبال علي الاستثمار في دولة معينه او عامل الانصراف عنة في تلك الدولة لذلك ينبغي علي الدولة التي ترغب في اجتذاب راس المال الخارجي اليها ، ان تاخذ تلك العوامل بعين الاعتبار وان لا تقتصر علي بعضها دون البعض الاخر وللايضاح تفرض كل عامل من هذه العوامل :

. العوامل الاقتصادية :

يمكن حصر تلك العوامل في الاتي :

طبيعة النشاط الاقتصادي والتجاري :

تلعب طبيعه النشاط الاقتصادي والتجاري دورا مهما في دفع المستثمر الي مزاولة نشاطة عبر الحدود الوطنية ، اذ ان هنالك بعض انماط النشاط سريعة التلف التي تستلزم ضرورة قيام المنتج ولغرض تلافي الاقفاق بغرض البحث عن اسواق ملائمة ونقل وحداتها الانتاجية والتسويقية اوراس مالية معينه ومباشر للانتاج فيها .

. زيادة ارباح المشروع ان الهدف الاول الذي يسعي اليه المشروع الاقتصادي هو دعامة المشروع التجاري الذي يتولي ادارته وولايته ذلك الا من خلال نجاح المشروع للحفاظ علي تحقيق مستوي معين من العوائق ، وللوصول الي هذا الهدف فان المستثمر يبحث عن السبل المختلفة التي تؤدي الي زيادة ارباحة .

. الرغبة في النمو السريع :

لايعد تحقيق العوائد العامل الكافي وحدة في استقطاب الاستثمار الاجنبي ، بل انة من عوامل جلب هذا الاستثمار الاخري تؤدي دورا في قيامة وهو السعي نحو التطور والاستقلال التجاري والحصول علي قدر اكبر من الاسواق .

. التخفيف من مخاطر الاعتماد علي سوق اقتصادية واحد :

من عوامل الاستثمار التجاري غير الوطني الاخري هو التخفيف من مخاطر الاعتماد علي سوق اقتصادية واحدة ، فراس المال الاجنبي يحاول بقدر الامكان توزيع استثماراته في دول واسواق مختلفة كي يجد من انعكاسات السلبية اللازمة الاقتصادية التي قد تتعرض لها السوق الواحد .

. احتواء المعرفة الفنية والتعليمية :

لابد من اشارة ايضا الي التقدم التقني والعلمي يساهم بصورة او باخري في استقطاب الاستثمار الاجنبي ، اذ انه من غير المتصور الحصول على التقنية وانتاجها دون مساهمة

او مشاركة من يملك اسرار التقنية ولغرض الوصول الى هذا الهدف تعتمد الدول النامية على وجه الخصوص الى اعتماد صيغة التعاون العلمي الذي يتجسد عموما بعقود استثمار تنصب على البحث والتطور ثم الانتاج مع المؤسسات والشركات ،الدول المتقدمة التي لاتتردد عموما في معطيات قدرتها العلمية مقابل عوضي الى الدول النامية وبهذه الصورة تتعاظم ابعاد الاستثمار الاجنبي.

. السياسة الاقتصادية للدول المتقدمة :

تهتم الدول المتقدمة اقتصاديا لتشجيع شركاتها للاستثمارفي الخارج بأعتبارها ان هدا الاستثمار يعود بفوائد عديدة على اقتصادها الوطني اذ انه يؤدي الى فتح اسواق جديدة امامها وزيادة حجم تجارتها الدولية وتأمين حصولها على المواد الخام بأسعار مقتدرة مما يؤدي في نهايته الفى تحسين وضعها الاقتصادي وزيادة دورها في الحياة التجارية والدولية .

. العوامل القانونية :

تؤدي العوامل القانونية دورا متميزا في استقطاب الاجنبي ونموه وتطوره ،وذلك ان المستثمر غير الوطني فردا كان ام شركة لن يقدم على الاستثمار خارج حدود دولته الا اذا توفر له الحماية القانونية الكافية ونص تشريعات قانونية وقوانين الاستثمار الوطنية كانت او دولية ،بدور مهم في توفير الحماية القانونية والضمان الكافي لدفع المستثمر الاجنبي الى استثمار امواله وخبرته الفنية والعملية في الدول الاخرى بشكل لا يؤدي الى اضرار في الاقتصاد الوطني للدولة المستقبطة الى الاستثمار .

. العوامل السياسية والاجتماعية :.

ان الاستقرار السياسي وعلى الرغم من انه مشار جدل بين الباحثين حول درجة اهميته في قرار الاستثمار عبر الحدود الوطنية الا ان هنالك اجتماع على اهميته بوصفه عنصر اساسيا في هذا القرار وذلك ان المستثمر لن يخاطر بنقل رأس ماله او خبرته مائلة الى دولة ما الا اذا اطمئن الى استقرار الأوضاع السياسية فيها ،فرأس المال الاجنبي بطبيعته يبحث

عن الامان والاستقرار ولا يمكنه ان يقوم بالاستثمار في ظل اجواء تسودها الازمات المختلفة .

وكلما كان الواقع السياسي مستقرا كلما كانت فرص الاستثمار وانتقال رؤوس الأموال بين الدول الكبيرة وسيدا.

. العوامل الاجتماعية :.

فتنعكس بما لدى الجمهور المستهلك في بلد ما من تفضيل المنتج الوطني على غيره وبهذا المفهوم الميسر ،تؤدي هذه العوامل دورا ايجابيا في استقطاب رؤوس الاموال الأجنبية من خلال انشاء وحدات انتاجية في البلد المستورد لهذه الأموال.

هنالك عوامل تزيد من دوافع الاستثمار للأموال الفائضة :

١. توفير درجات عالية من الوعي الاستثماري لدى الأفراد.

٢. توفير مناخ اقتصادي واجتماعي وسياسي مناسب للاستثمار.

٣. تتعدد الادوات الاستثمارية التي توفر تشكيلة متنوعة من الفرص الاستثمارية تهيئ

وتضمن بكل المستثمرين واختيار المجال المناسب من حيث الفرص والزمن والعائد

والمخاطرة وهذا ل ايتحقق الا من خلال وجود سوق استثمار تتسم بالكفاءة .

ومن خلال هذه الدوافع يجب على المستثمر قبل اتخاذ القرار الاستثماري ان يتوصل الى

اختيار المعيار الانسب من خلال القيام بالأتي :

أّ/ حصر كل البدائل المتاحة وتحديد طابعها .

ب/ الموازنة بين البدائل المختلفة الخاصة عند الحديث عن الربحية والسيولة المخاطرة في

ضوء نتائج تحليل .

ج/ القيام بالتحليل الاستثماري .

د/ اختيار البدائل الأنسب حسب المعايير والعوامل الداخلية التي تعبر عن رغباته .[١]

[١] الواثق عباس عبد الرحمن توجيه المدخرات الى الاستثمار في الاقتصاد السوداني ،دار المنصورات للنشر والطباعة ص (٥٢.٥١).

ذ/الأخذ بعين الاعتبار المبادئ والاسس المتعارف عليها عند اتخاذ القرار الاستثماري.

المبحث الثاني

بيئة الاستثمار في السودان وطبيعتها

مفهوم المناخ الاستثماري :

سنتناول في هذا المبحث شيء من التفصيل في مناخ الاستثمارات الأجنبية وبه ثلاث مطالب

-:

المطلب الأول :- مفهوم المناخ الاستثماري :-

ويتم فيه تعريف المناخ الاستثماري وماهيته المؤشرات الدالة على تحسين المناخ الاستثماري الجاذب للاستثمارات من وجهة نظر الاستثمارات الأجنبية سواء كانت اقتصادية او غيرها .

اولاً :- ماهية المناخ الاستثماري :-

مع وجود التباين الواضح في (حقيقة) تعريف المناخ الاستثماري في كثير من الكتابات إلا أنها تبدو (منصبه) في قلب واحد وبها يمكن القول ان الاختلاف في المعنى المقصود منها ومن هنا يمكن ايجاز التعريفات الشاملة منعا للتكرار.

تعريف المناخ الاستثماري :-

هو مجموع القوانين والسياسات والمؤسسات الاقتصادية السياسية التي تؤثر في صيغة المستثمر وتضعها بتوجيه استثماراته الى بلد دون آخر[1].

أي ان المناخ الاستثماري لا يقف عند حدود العوامل الاقتصادية بل يتجاوز ذلك الي الظروف السياسية والاجتماعية السائدة فالسلامة قبل نيل الربح مبدأ أساسي يحكم القدرات الاستثمارية في زمان ومكان

المطلب الثاني :-

العوامل الاقتصادية المؤثرة في مناخ الاستثمار :-

وهي عبارة عن العوامل الاقتصادية المحددة لتدفق الاستثمارات والتي تؤثر في مناخ الاستثمار سواء كانت عوامل حسية ظاهرة او معنوية او كانت إجراءات تتبعها الدولة او تفرضها في شكل سياسات .

١. سعيد النجار ،افاق الاستثمار في الوطن العربي.

وقد قسمت العوامل الاقتصادية في هذا المطلب الي ثلاث عوامل أساسية ويمكن ان نطلق عليها عوامل حسية فهي طبيعية او من صنع الانسان في ارض الواقع ، والمؤشرات او المتغيرات الاقتصادية وهي المغيرات المعنوية التي تقاس بالأرقام والنسب حسب بعض المتغيرات وهي تفيد في معرفة مدى نمو الدولة المعنية او تراجعها ، وسياسات الدولة وهي الإجراءات التي تتخذها الدولة لتحسين مناخ الاستثمار في شكل سياسات وهنا نعرض بعض منها :-

أولاً :- العوامل الأساسية " طبيعية او حسية "

و هي عوامل المناخ الاستثماري المحسوسة او البيئة الاقتصادية الطبيعية للدولة من بنية أساسية وموقع جاذب وسوق يلائم التدفقات الاستثمارية الأجنبية ويمكن إيجازها في الآتي :-

١-البنية الأساسية :

وهي عامل البنية التحتية بصورتها العامة في شبكات الطرق المعبدة ، الاتصالات السلكية واللاسلكية والكهرباء وغيرها [1] ، ولقد اثبتت الدراسات ان الدولة التي تستطيع توفير المتطلبات المهارية وعناصر البنية الأساسية ستكون بمرور الوقت هي الإقرار على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر .

ثانياً :- الموقع

ونقصد به الموقع المتميز وصفة التميز هي قرب الموقع هي ميناء بحري كبير او ميناء بري او توفر مورد معين او ميزه سياحية وغيرها[1] فالموقع الجاذب المتميز للدولة كمركز جغرافي بين الأسواق الرئسية يمكن ان يوفر للدولة ميزة تنافسية ، وسنغافورة هي أوضح مثال في هذا الصدد كما ان الظروف المناخية للدولة تساعد بعض الأحيان على نمو السلع الرئسية مثل القهوة او البن في البرازيل والشاي في الهند[2].

---

[1]. تاج الدين إبراهيم حامد ، المصدر السابق ، ص ١٣-١٤

٢. رضاء عبدالسلام ،مرجع سبق ذكره،ص ١١٠-١١٩ص

٣.السيد جاسم ، نظرة عامة حول سياسات واساليب واستقطاب الاستثمارات الاجنبية ،ص٦٠-٦٣.

ثالثا :- حجم السوق

وهو مدى قدرة السوق المحلي علي استيعاب منتجات وخدمات هذه الاستثمارات ، حجم السوق المحلي والكثافة النسبية للسكان وقدراتهم الشرائية ، ومدى كفاءة البنى الأساسية لتهيئة المناخ الاستثماري ، إضافة الي النمو الاقتصادي للدولة يشكل اهم المعايير الرئيسية المحدودة للاستثمار الأجنبي المباشر في الدولة[1] .

المطلب الثالث :- العوامل غير الاقتصادية المؤثرة في مناخ الاستثمار :

العوامل السياسية :-

ويأخذ العامل السياسي عدة أشكال مثل :-

المصادرة : وهي الاستيلاء على المشروعات في مقابل تعويض بسيط للغاية لأغراض المنافع العامة .

التصفية : هي عملية الاستيلاء بلا مقابل مادي او تعويض

التاميم : هي تحويل المشروعات الخاصة (وطنية واجنبية) الي ملكية عامة للدولة .

تدخل الدولة في ميدان الاعمال والتمييز الضريبي

الاختطاف والقتل للافراد الأجانب [1]

سياسات أخرى تؤثر علي المناخ الاستثماري : -

- **السياسة التجارية :**

فعندما تطبق الدولة نظاما تجاريا مفتوحا فانها تجذب الاستثمار بسب قوي وهو ان المستثمرين يريدون فرص مشاريع اعمال قادرة علي المنافسة دوليا فالقيود التجارية تضيف تخصيص الاستثمار وتشجع الضغوط الملتوية من قبل المصالح الخاصة والحكومات ويدفع المستهلكين تكاليف السياسات التجارية التقليد فحيث تكسب القطاعات المتمتعة بالحماية .

- سياسة تخفيض قيمة العملة : -

١. عبدالسلام ابوقحف ،ص ٢٤٤

قد توصل اوراتا ١٩٩٩٨م الي ان تخفيض قيمة عملة الدولة المضيفة يؤثر بالإيجاب علي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

- **مستوى البحوث والتطوير** :-

فسياسة الدولة الرامية الي تحسين مستوى التعليم وتطوير البحوث له اثر كبير في جذب الاستثمار ، فمراكز البحوث المتطورة ومستوى التطوير المتقدم يحفز المستثمر اكبر تحفيز وذلك من جانب تقليل التكلفة المتعلقة بالبحوث فبدلا من البحث يجعل الفارق قصيرا بينهم

.

القيود المعيقة للاستثمار :-

تعتبر السياسات والإجراءات الحاكمة او المنظمة للاستثمار في الدولة عموما من بين اهم العوامل المؤثرة في جذب الاستثمار فالدولة قد تتمتع بكثير من المزايا والخصائص الجغرافية والبشرية والتسويقية ...الخ غير انها قد تفشل في جذب المدخرات اليها بسبب بعض القيود المفروضة على الاستثمار داخل أراضيها ويمكن عرض هذه القيود :-

- التقييد في اختيار المستثمر للموقع الملائم لمشروعه
- محدودية اشكال الاستثمار المسموح بصفة عامة .
- احتكار الدولة لبعض الأنشطة والمجالات الاستثمارية .
- القيود وعدم المرونة في تطبيق السياسة النقدية .
- عدم توافر التسهيلات الجمركية الخاصة بالاستيراد والتصدير .
- غياب الضمانات اللازمة لتأمين الاستثمار ضد الاخطار غير التجارية .
- اشتراط الحكومات المشاركة في المشروعات الاستثمارية .

الحوافز والامتيازات التي تحسن مناخ الاستثمار :-

هي مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة والتشريعات التي تنسبها الدولة الرامية الي خلق مناخ استثماري جيد ، وحتي تصبح موقعا جاذبا للاستثمار[١] .

عرض بعض أنواع الحوافز والامتيازات :-

- المرونة في اختيار الاستثمار ، مكانه وزمانه وكيفيته .

١. توجيه المدخرات الي الاستثمار في الاقتصاد السوداني ،ص ٥٥-٦٦

- تقديم بعض الإعفاءات الضريبية الجزئي والكلي للمستثمرين .
- تطبيق سياسة جمركية تساهم في تحفيز علي الاستثمار

الضمانات التي تقدمها الدولة لتحسين مناخ الاستثمار :-

١. تحويل الإيرادات وإعادة تحويل راس المال

٢. حماية حق الملكية الفردية

٣. تسوية التبرعات

معظم قوانين الاستثمار من الدول العربية تنص علي كيفية تسوية التبرعات من خلال المحاكم المحلية او اللجوء الي التحكيم كيفما تختار الأطراف المعنية وتنص القوانين علي ان التحكيم قد يقام في الاطار الخاص غير المؤسسي او في اطار اتفاقية دولية [١].

الاستثمار وسعر الفائدة :-

٢. توجيه الاستثمار في الاقتصاد السواني ص ٥٨-٥٩

يعد سعر الفائدة عاملاً مهما لاتخاذ القرار الاستثماري من قبل أصحاب رؤؤس الأموال . إذا أن المستثمر قبل اتخاذه قرار الاستثمار في مشروع من المشاريع يقوم بحساب مجمل الإيرادات الصافية من المشروع خلال فترة تشغيلية . ثم يعمد إلي رد هذه الإيرادات إلي السنة الحالية مستعملاً سعر الفائدة السائد.

أي أن المستثمر يلجأ إلي حساب القيمة الحالية للإيرادات الصافية المتوقعة من المشروع .

فإذا كانت القيمة الحالية للإيرادات المتوقعة أكبر من المبلغ اللازم لإقامة المشروع فسيكون القرار النهائي هو الاستثمار في المشروع أما إذا كانت القيمة إيجابية للإيرادات المتوقعة أقل من المبلغ اللازم لإقامة المشروع فسيكون القرار هو الامتناع عن الاستثمار في المشروع .

هنالك طريقة أخرى للمفاضلة بين الاستثمار في المشروع والإيداع في المصرف تعتمد على معدل مردود للاستثمار الذي يمثل معدل الخصم الذي يجعل القيمة الحالية لإيرادات المشروع

خلال فترة تشغيلية مساوية لمجمل الاستثمار في المشروع ويطلق على معدل مردود الاستثمار أحياناً الكفاءة الحدية للاستثمار .[1]

١. محمود حسين الوادي، الاقتصاد التحليلي ، دار النشر ،البلد، التاريخ ،ص ٣٠٩

المبحث الثالث

معوقات الاستثمار

معوقات الاستثمار معوقات الاستثمار هي مجموعه من العوامل والاجراءات في طريق اسباب رؤوس الاموال بصفة عامه والاستثمار بصفة خاصة أي الاقطار المضيفة .[1]

حيث انه في ظل تنافس بين الدول حول توفير المناخ لاستثماري الملائم ، ومن ثم اجتذاب الاستثمارات الاجنبية ، كان لابد ان تعمل كل الدول على ازالة العقبات امام المستثمرين و المحليين الاجانب ، ومن هنا اخذ موضوع بمعوقات الاستثمار تكسب اهمية متذايذه لدى

[1] - حسن علي خربوش ، الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق ، دار زاهدان للنشر ١٩٩٩م ص ٤

الحكومات ، وتوالت الجهود سعيا وراء التعمق في تفاصيل هده المعوقات وما يستنجد في هذا الشأن من تطورات ، قامت بعقد ندوات مؤشرات لكثير من رجال الاعمال والمستثمرين للوقوف على ارمرهم حول معوقات الاستثمار من جهة نظرهم .

كما تبذ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار جهودا مقدره في رصد المعوقات التي توجهه الاستثمارات الاجنية في الدول العرية على جهة العموم وذلك من خلال جهودها المتداولة لتشجيع الاستثمار بين الدول العربية حيث نعقد ندوات تناقش القضايا التي تتعلق بمناخ الاستثمار ، ويتضمنها معوقات الاستثمار في البلد المضيف من جهة نظر المستثمرين الذين لديهم تجارب استثمارية من جهة نظر المستثمرين الذين لديهم تجارب استثمارية في البلد .

وهنالك ندوات متخصصة تناقش معوقات الاستثمار في قطاعات محدده (ندوة المعاملة الغريبة للاستثمار العربي وندوة المناطق الحره العربية) وقد قامت جهات اخرى من مختلف اليات العمل الاقتصادي ومنظمات وشركات وهيئات بدور كبير في رصد مجموعه كبيرة من المعوقات التي تقف امام حرية حركة انسياب الاستثمارات الاجنبية والسودان كاحد الاقطار العربية النامية

التي تسعى الي جذب الاستثمارات ولها كان لابد له من ان يبذل جهود مقدره في ازالة المعوقات من امام طريق الاستثمارات الاجنبية ، خصوصا وان السودان من الاقطار التي تتميز بتوفير معوقات استثمارية كبيره .

ولم تستغل منها الا نسبة ضئيلة جدا ، فقد انتهجت الدولة سياسات مالية وتقديم اجراءات ادارية وقانونية رشيدة تهدف الي تحسين المناخ الاستثماري وازالة المعوقات .

ورغم الجهود التي تبذل من كل الحكومات الا ان هنالك الكثير من المعوقات التي يجب ان تتخذ من الاجراءات والتدابير .

ما يمكن ازالتها حتى تتحقق الاهداف المنشوده من رؤوس الاموال الاجنبية خصوصا في عمليات التنمية من الاستبيانات التي قامت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار بتوزيعها على عدد من المستثمرين العرب وتختلف الاقطار العربية ، والمقابلات التي اجراها الباحث مع عدد من المستثمرين حول معوقات الاستثمار ومناخ الاستثمار في السودان

ومن كل ذلك يمكن ان تلخص الي انه توجد معوقات تشترك منها دول عديدة ومعقوقات خاصة باقطار معينة وذلك لظروف تتعلق بها ويمكن هنا ان تتناول هذه المعوقات بشئ من التفسير :-[1]

- ضعف وتخلص البنيات التحتية وموافق الخدمات العامه صحية تعليمية وغيرها .
- عدم الاستقرار السياسي وهذا تعاني منه معظم الدول الناميه وحتكثر فيها الاضرابات والنزاعات الداخلية المستمره مما يشكل عائق امام تنفيذ الاستثمارات المحلية والاجنبية .
- وجود اكثر من ((يتعلق بالاستثمار وخير مثال لذلك حالة السودان في السابق حيث تعدد التشريعات الاستثمارية لقطاع الخدمات)) [2]وحتى الان يوجد قانون خاص بالاستثمار في قطاع الطاقة والعدين واخر في القطاعات الاخرى مما يؤدي الي التميز بين القطاعات وتباين الميزان الممنوحه للمشروعات الاستثمارية داخل القطر الواحد .

[1] - المرجع السابق نفسه ، ص (٥)
[2] - المرجع السابق نفسة ص (٦)

- عدم ثبات قوانين وتشريعات الاستثمار حيث انه من الملاحظ ان قوانين الاستثمار في معظم الاقطار تتغير من وقت لا خر مما يؤدي الي خلق المستثمر الاجنبي وتخوفه من ان يصدر تشريع في أي وقت يلغي الامتيازات والتسهيلات التي بموجبها اثناء مشرعه او قدم على الاستثمار في البلد المضيف وان كان البعض يرى ان التغيير في القوانين انما يعود الي انها تجب ان تواكب التغييرات الاقتصادية المشاركة كما تؤكد الدول ان قوانين الاستثمار يجب ان يكون من المرونه بدرجة تمكنها من ان تستجيب للتغيرات التي تحدث في الاقتصاد العالي من وقت لاخر .

عملية الاستثمار ليست كاي فعالية اخرى ، نظرا لكونها تتميز بتقلبات سريعة وحادة، وذلك للكثير من المتغير اتو العوامل التي تؤثر فيها ، منها عوامل يمكن السيطرة عليها (عوامل داخلية) واخرى يصعب السيطره عليها والتبؤء عنها (العوامل الخارجيه) وايضا توجد عوامل مشجعه للاستثمار واخرى غير مشجعه .

العوامل المحدده للاستثمار هي :

سعر الفائده :-

يعتبر سعر الفائده لكلفة راس المال المستثمر احدى العوامل الاساسية المحدده للاستثمار وبهذا يمكن المخاطره ، علاقة طرديه بين سعر الفائدة وحجم الاموال المعده للاستثمار فكلما انخفض سعر الفائده لكلفة استخدام راس المال ، كلما تشجع على عملية الاقتراض .

وبالتالي على زيادة الاستثمار والعكس صحيح عندما يرتفع سعر الفائدة يميل المستثمرين أي ايداع اموالهم في شكل مدخرات في المؤسسات المصرفية بدلا من استثمارها في شكل مشروعات انتاجية لقلة المخاطرة لهذا يلاحظ ان الدولة المتقدمة تميل دائما في سيليتها المائية الي تخفيض سعر الفائدة والعمل على تخفيضه باستمرار خاصة في اوقات الركود والاقتصادي ، من اجل تشجيع الاستثمار وما لذلك من اثره

فعال في زيادة الاستخدام والانتاج كوسيلة للخروج من الازمة الاقتصادية والعكس صحيح في حالة التضخم [1] الاقتصادي .

الكفاية الحرية لراس المال :-

يقصد بالكفاية الحرية لراس المال هو الانتاجيه الحديه لراس المال المستثمر او الفائدة على راس المال ، المستثمر حيث يكون الحساب التقييم في مجال الاستثمار دائما وابدا على اساس العائد ن الذي تحققه الوحدة النقدية المستثمرة .

وفي هذا الصدد يمكن القول ان هنالك علاقة عكسية بين حجم راس المال المستثمر والكفاية الحديه لراس المال ، وهذا يعني انه كلما زاد حجم الاموال المستثمر . كلما انخفض الفائدة على الوحده النقدية المستثمره .

التقدم العلمي والتكولوجي :-

احد العوامل المحدده للاستثمار ، حيث ان ظهور الالات الماكينات الجديده ذات الطاقة الانتاجية العالية تدفع المنتج للعيش في خلل سوق منافسة دائما ، وذلك باستبدال من

[1]- طاهر جدران ن مبادئ الاستثمار ، دار المستقبل للنشر ، عمان الاردن ، ١٩٩٧م ص ١

اليات قديمه بالجديد من اجل البقاء في السوق ، وان التقدم العلمي التكونلوجي لايقف عند هذا الحد بل يتعداه ليشمل مجالات البحث العلمي والتطوير وايجاد طرق انتاجية جديه او استخدم موارد جديده او احلال عناصر جديده تقليدية ، ويعتبر الالتفاف في مثل هذا الحلات من انواع الاستثمار .

درجة المخاطره :-

درجه المخاطره تعتبر احدى محددات الاستثمار لان كل عملية استثمارية ، لابد ان يرافقها مستوى معين من المخاطرة دائما نجد ان هنالك علاقة وثيقة بين درجه المخاطره و العائده المتوقع وبين درجة المخاطر وفترة الاستثمار وعلى هذا الاساس يلاحظ انه على الرغم من القوانين المشجعه للاستثمار واصدار التشريعات الضمانات في الدول

النامية ، الا انه يلاحظ ان الاستثمارات الاجنبية في الدول النامية ظلت قليله ، تتجه المخاطره .[1]

الاستقرار الاقتصادي والسياسي :-

تعتبر توفر الاستقرار الاقتصادي والسياسي في أي بلد احدى العوامل الاساسية المحدده للاستثمار والذي قد يفوق تاثيره العوامل الماديه ، حيث يوفر الاستقرار السياسي والاقتصادي ظروف مشجعه لاستثمار والعكس صحيح .

[1] - المرجع السابق نفسة ، (٢)

المبحث الاول

القطاع الزراعي في ولاية نهر النيل

عند البعض هي ارض الخضرة والجمال وعند الاخرين هي ارض الخضب والنما واخرون يلقون عليها ارض الذهب وهي ارض الحضارات وهي بعدة صفات اصبح كل كالدرة وسط العقد ويعبرها النيل بطول ٧٠٠كلم يلصق بنهر عطبرة مقرن النيل .

تقع الولاية بين خطي عرض ١٦,٢٢ شمالا وخط طول ٣٢,٣٥ درجة شرقا

المساحة:١٢٤٠٠٠ كلم ما يعادل ٢٩,٥مليون فدان

السكان يتجاوزون ١٠١٢٠٠٠٠ .

المناخ : بصفة عامة صحراوي وشبه صحراوي وتبلغ معدلات الامطار في الولاية صيفا ١٥٠جنوبا ٢٥ في شمال الولاية ؟

درجة الحرارة : اعلي درجة حرارة صيفا ٤٨م وادنها ٨م

الرطوبه والرياح :

الشتاء ٣٤ رياح شماليه ٣٥درجة.

سرعة الرياح :

١٦ كلم ساعة (نوفمبر ، فبراير) ١٢ كلم في الساعة .

لماذا الاستثمار في ولاية نهر النيل ؟

. مناخ جاذب للاستثمار ضمانات قانوينه وتسهيلات ادارية محفذة .

. المواقع المميزة قريبة ومربوطة بالطرق المعبدة بخطوط السكة حديد مع عاصمة البلاد

الخرطوم والموانى البحرية والحدود المصرية .

. بنيات تحتية جيدة وسائل نقل بري وجوي وطاقة كهربائية واتصالات ومصارف .

. مصادر حياه متنوعه نيلية وجوفيه وخيران واودية .

. الارض الصالحة للزراعة مقدرة باكثر ٩ مليون فدان .

. والثروة الحيوانيه مقدرة ومراعي وغابات .

. المواد المعدنية المتنوعة ذهب ، خام ، كارولين ، رمال بيضاء ، مايكا ، حديد وغيرها .

تتميز الولاية بمواد متنوعة للصناعات المختلفة .

. وجود محطات البحث العلمي محطة بحوث الحديبة ومحطة بحوث شندي والبحوث

البيطرية بعطبرة والجامعات وكليات الهندسة والتقانه والمعاهد الفنية بالولاية .

. تتميز الولاية بشتاء طويل من اكتوبر حتي ابريل اكسبها ميزة زراعية المحاصيل الشتوية

والنباتات الطبيعية والعطرية والفواكه .

. توفر العمالة المحلية بقليل من العمالة الاجنبية المكلفة .

وزراة الاشتثمار ولاية نهر النيل :

المزايا القانونية لتشجيع الاستثمار :

ملامح عن قانون تشجيع الاستثمار والمميزات والتسهيلات الممنوحه :

. خطر التميز بين المال المستثمر الاجنبي والمحلي .

. خطر التميز بين المشاريع المتماثلة .

. حق التملك الكامل للمستثمر الاجنبي

. حرية تحويل الارباح

. الاعفاءات الجمركية الكاملة علي كل احتياجات المشروع من الالات و المعدات وو سائل

النقل طيلة عمر المشروع

. خطر القانون فرض اي رسوم الا مقابل خدمات .

. تطبيق نظام الضربية الثابت علي ارباح الاعمال .

الضمانات القانونية :

. عدم التاميم والمصادرة او نزع الملكية للعقارات .

. عدم الحجز علي اموال المشروع او مصادرتها او تجميدها او التحفظ عليها .

. ضمان تمويل المال المستثمر .

. تحويل الارباح وتكلفة التمويل الناتجة عن راس المال .

. يجوز اعادة تصدير الالات والمعدات والاجهزة ووسائل النقل والمستلزمات .

يجب علي اي جهه ادارية الامتناع عن تنفيذ المميزات .

القطاعات الاستثمارية بالولاية :

١/ القطاع الزراعي :

تمثل الزراعة نباتي +حيواني النشاط الاقتصادي الرئيسي ويعتمد ؟؟؟؟ من سكان الولاية

وهي المحرك الاول للانشطة الاقتصادية والخدمية الاخري في الولاية .

. قامت نماذج متطورة في مجالات الاستثمار الزراعي بالولاية خاصة الاستثمار العربي

مشروع الشركة العربية ، الشركة الماليزية ، بشائر الاردنية ، مشروع الراجحي ، الزراعي

.....الخ . كما منحت اراضي زراعية مقدرة لكل حصاد القطرية ، شركة نادك السعودية

....الخ .

عدد الدول المستثمرة في الانتاج الزراعي في ٢١ دوله في مساحة مقدرة من اكثر ٢مليون

فدان وبراس مال بلغ اكثر من ثلاث مليار دولار فرض الالاف من العمل لابناء الولاية .

. المتوقع ان تلعب الولاية في خلال السنوات القليلة الماضية دورا هاما في وضع استراتيجي

في تحقيق الامن الغذائي الوطني علي ارض الواقع .

وزراة الاستثمار ولاية نهر النيل :

تتلخص فرص الاستثمارية الزراعية في :

. زراعية القمح والحبوب الغذائية .

. زراعة الاعلاف للبرسم الصادر .

زراعة الفواكه مانجو وقرب فرود .

زراعة التمر والنباتات الطبيعية والمطرية والزهور والخضروات وجميع انواع الخضروات .

. الانتاج الحيواني وادخال الحيوان في الدورة الزراعية في الانتاج الدجاج و النعام

وطائرالسماني وتسمين الماشية والعجول وانتاج الالبان والاسماك

– الخدمات الزراعية المساندة مخازن مبردة وجافة ومراكز تسويق اكثرواكثار البزور

والخدمات الهندسية الزراعية والمعدات الزراعية والمبالغ الحديثة والصناعات الغذائية

٢ / القطاع الصناعي :

لولاية نهر النيل ادت صناعي وخبرة فنية بوجود السكة حديد العريقة مما قدم عمالة مهرة

لكل قطاعات الصناعة في البلاد .

. في الولاية تعتبر من الولايات الواعدة لوجود مواد متعددة وخبرة وفوائدها الفضة وصناعه

كبري في مجالات الصناعه المختلفة .

. يمثل الاستثمار في الصناعه هدف ولائي هام وقومي في تنفيذ البرامج التنموية في المجال

الصناعي .

. تهدف خطة الولاية الي ابناء قاعدة صناعية متتطورة تستوعب كافة الموارد المتاحة ونوعا خاصا لربط الولاية بالشبيكة القومية للكهرباء والطرق وتتلخص فرص الاستثمار الصناعي بالولاية في : .

. تشجيع قيام مدن وجمعيات صناعية

. تشجيع الاستثمار الصناعي في الصناعات التحويليلة .

. الاهتمام بالصناعات الصغيرة والحرفية ,

. قيام صناعات مواد البناء اسمنت ومنتجاته .

٣ / القطاع الخدمي :.

تميزت الولاية بمروت عريقة في مجال الخدمات والبناء في تلاقح مع الحضارات القديمة ونلاحظ في م خلفته حضارة كوش من معابد وقصور واهرامات

نتيجة لغزو المؤثرات الحضارية الحديثة قام بالتخطيت العمراني بعد حضاري في مجال الخدمات الاساسة وتمثلت في

– الاسكان – الكهرباء– المياه– الطرق– الخ

–كما ان الولاية تاتي في مقدمة ولايات السودان التي ارتبطت بشبكة المعلومات الدولية

الانترنت

في خطة عمل الولاية تاهيل ميناء عطبرة الجوي لخدمات الصادر والوارد

٤ / السياحة بالولاية :.

تتميز الولايه نهر النيل بتنوع ونداء ومقوماتها السياحية والولاية ارث تاريخي القديم جعلها

تتمتع بكم هائل من مقومات السياحية اهمها

– النيل وشلالته

– ومواقع الاثار النقعة –والمصورات –البجراوية

– المتاحف ومتحف وادي النيل

– الصحراء

هنالك فرص استثمار واسعة في مجال السياحة خاصة وان الخدمات السياحية م زالت

ضعيفة ومن استثمار السياحي

تطوير مناطق الاثار في الولاية:.

– الخدمات الفندقية والنزل السياحية

– المنتجعات والحدائق

– خدمات السياحة الصحراوية

– خدمات الصيد

– اندية للزوارق والسياحة النيلية

– منتجع السبلوقة

– منتجع الاتبراوي

تمهيد :.

الزراعة في السودان بتساعدها الشامل تمثل الانتاج الرئيسي وستظل كذلك

وفي هذه الولاية تمثل الزراعة بشقيها النباتي والحيواني

النشاط الاقتصادي الئيسي والقطاع الانتاجي الاول من حيث الاهمية والاستثمار كما ان

الجزء الاكبر من الانشطة الاقتصادية الاخري يعتمد على هذا القطاع الحيوى الهام

يتميز النشاط الزراعي في الولاية بتركيز المحصول التي تجمع بين المحاصيل النقدية

والغذائية وللولاية مشاركة مقدرة في المنتجات محاصيل القطاع المروي بالبلاد مثل

محاصيل الحبوب و البقوليات وغيرها

الزراعة بشقيها النباتي والحيواني هي الدعامه الاساسية لحياة الناس ومصدر معيشتهم

ويعتمد علها من ٨٠% السكان بطريقة مباشرة ومباشرة ك عمال وموظفين تجارة وغيرهم

وان هذه الولاية لها مميزات طبيعية ان تكون بالخير وانماء والدائرة في مجال الزراعة.

مميزات الاستثمار في الزراعة والثروة الحيوانية :

– الاراضي الخصبة الممتدة علي جانب النيل ونهر عطبرة حيث تقدر الاراضي الصالحة

للاستثمار الزراعي بحوالي ٩,٥ مليون فدان

– وفدة استدامة مياة الري وتعدد مصادرها السطحية والجوفية

– تنوع المناخ والزى بدورة لتنوع المواسم الزراعية وتنوع التركيبة المحصولة على الفالولاية حباها الله سبحانه وتعالي بمناخ تزرع فيه معظم المحاصيل الحقلية

– الفرق في درجات الحرارة بين الليل والنهار اعلى الولاية وانواع اللفواكه و الخضروات وانعوعهما الخ

– انسان الولاية بتميز لكونه المزارع المستمرة الجاد المدرك لخصائص العمل الزراعي وفوائدة

– خلود الولاية من الامراض الحيوانية الوبائية

– استقرار السكان ومربين الماشية ووجود محددة لحركة الحيوان بالولاية

– توفر الاعلاف الخضراء و المخلوقات الزراعية ومصادر المياه والاستقرار الامني بالولاية

– وجود عدد من المراكز البحثية بالولاية مثل محتطي الاعات الزراعية شندى ومركز تطوير التمور..... الخ .

– المواقع الجغرافية و الطرق المسفلتة و المعبدة والبنيات الاساسية الاخرى ولاتصالات

وكذلك قرب الولاية من ميناء المصادر والعاصمة القومية

الاراضي الصاحة للزراعة للاستثمار الزراعي :

١. الاراضي الصالحة للزراعة

–وضحت الدراسة الاخيرة قامت بها الوزارة بالولاية مع شركة معارج الهندسية ان الاراضي

قابلة للزراعة بالولاية تصل الي ٩,٥ مليون فدان وتشمل اراضي واسعة وعالية الخصوبة

بالاستثمارات الكبيرة واغلبها اراضي حكومية مع وجود القليل من الواقع المطرية والوديان

التي تستقل عرفيا بواسطة الاهالي .

٢. انواع الاراضي بالولاية:

يمكن التميز بوضوح بين انواع الاراضي الزراعية بالولاية عبر تقسيمها الي ثلاثة اقسام علي

النحو الاتي

ا– اراضي الجزر و الجزوف

وهي اراضي رسوبية علي ضفتي نهر النيل وعطبرة وهي قيبة من الانهار ويسهل اراضي

رسوبية وتتميز بانها خصبة وسلبة القوام وزات نفازية عالية الانتاج

ب- اراضي الكرو

بعيدة نسبيا من النيل بعد اراضي الجزر و الجروف الطينية واقل خصوبة من اراضي

الجزر وقد تعاني في بعض المناطق من الملوحة الا ان هذه الاراضي الجزر مناسبة للتنمية

الزراعية

ت- اراضي التروس العليا

هذه الارضي مرتفعة نسبيا بعد اراضي الكرو بعيدا من النيل وتحتوي على اقل كميات من

المواد العضوية ويمكن ان تكون مستوي عل كميان عالية من الاملاح مم قد يستوجب

التعامل باساليب وطرق خاصة ك استعمال انظمة الري واستعمال سمرة خاصة تحتوى على

العناصر المفقودة من التربة الزراعية ومحاصيل معينة الخ

تمثل اكثر من ٩٠% من الارض المتاحة للزراعة والتوسع الافقي في الزراعة بالولاية

ويعتمد كليا على هزة الاراضي .

المبحث الثاني

تحليل البيانات واختبار الفرضيات

المواسم الزراعية – المساحة المزروعة – الانتاجية والمواسم الزراعية

ان نعم الله على الولاية كثيرة منها التنوع المناخي في ارجاتها والتركيز المحصول وهنالك

ثلاثة مواسم زراعية تشمل

جدول (١/٢/٣) يوضح المواسم الزراعية بالولاية

المواسم	فترة الموسم		اهم محاصيل الموسم
	مواعيد الزراعة	مواعيد الحصاد	
الشتوي	اكتوبر	ابريل	قمح ، بقوليات ، توابل ، نباتات طبية وعطرية ، خضروات، اعلاف ، محاصيل بستانية .
الصيف	ابريل	اغسطس	ذرة رفيعة ، ذرة شامية ، خضروات ، اعلاف ، سمسم ،

			فول سوداني، زهرة شمس.
الدميرة	سبتمبر	ديسمبر	ذرة رفيعة ، ذرة شامية ، خضروات ، اعلاف .

المساحة المزروعة باهم المحاصيل الحقلية بالولاية:.

وتتميز الولاية المحاصيل زات القيمة الغذائية في منتجات المحاصيل والقطاع المروي بالبلاد .

جدول (٢/٢/٣) يوضح المساحة المزروعة في الموسم الشتوي

الموسم	٢٠٠٦-٢٠٠٧	٢٠٠٧-٢٠٠٨	٢٠٠٨-٢٠٠٩	٢٠٠٩-٢٠١٠	٢٠١٠-٢٠١١
المحصول					
قمح	١٥٣,٣٦٢	٧٧,٠٨٥	١١١,٣٠٨	٣٢,٣٢٠	٣٢٢٩٨
فول مصري	٤٦,٧٢٩	٣٨,٩٤٢	٤٢,٨٩٢	٣٦,٥٢٦	٢٥٣٥٤

فاصوليا	٢٨,٩٣٠	٢٥,١٧٦	٢٧,١٠٦	٨,١٦٧	١٣٨١٦
حمص	١٥,٥٥٦	٢٠,٠٤١	١١,٧٣٣	٥,٢٣٩	٤٠٦٢
بطاطس	١٥,٠٩٥	١٥,٠٠٦	٢١,٤٨٥	١٨,٨٥٧	١٢١٤٣
توابل	٧,٧٠٣	١٤,٨٣١	١٠,٩٣١	٧,٥١٩	٥٥٨٥
خضروات	٢٩,٤٤٤	٢٠,٥٨١	٣٠,٠٩٩	٢٨,٩٦٤	٢١٨٦٩
اعلاف	٦٥,٧٣٥	٣٨,٥٧٨	٩٩,٢٤١	٩٤,٦٢٢	٦٠٩٣٧
بصل	٥٨,٥٧٥	٣٦,١٣٦	٦٤,٤٢٦	٧٨٠,٥٣٣	٥٦٣٠٠
اخري	١٦,٧٨٨	٢٥,٤٦٥	٢٤,٣٩٤	٥٣,٩٩٠	٨٢٤٥
الجملة	٤٦٢,١٣٥	٣١١,٨٤١	٤٤٣,٦١٥	٣٦٤,٧٣٧	٢٤٠٦٠٩

جدول (٣/٢/٣) يوضح متوسط الانتاجية لبعض الولاية

المحصول	متوسط انتاجية طن / فدان

القمح	١,٢
الفول المصري	١
الفاصوليا	١
الحمص	٠,٨
التوابل	١,٢ قنطار
البطاطس	٦,١٢
البصل	٨,٣
الطماطم	٦
المانجو	١٠
البرسيم	١

الانتاجية :.

علي الرقم من ان الانتاجية الحالية معظم المحاصيل اقتصادا لمزراع الصيد الا ان هنالك

امكانية الانتاجبة وتحقيق اكيد كمعل الحزم التقنيه للمحاصيل المختلفة

الحزم الموصي بها الابحاث والحقول الايمناحية ويوصي المستفد بالرجووع الي الجهات

ذات الصلة لمزيد من المعلومات .

توجد ٣,٥٠٠,٠٠٠ فدان قابل للبستنه .

محاصيل الصادر : مانجو ابو سمكة . مانجو تيمور . مانجو مبروكة . موالح قريب احمر .

قريب فرود .

المشاريع المبستنة : مشاريع خصومية ابو حمد للتمور. مشروع قندتو . مشروع الزيداب .

مشروع الكتياب . مشروع الباوقة .

جدول(٣/٢/٤) يوضح الانتاجية لاهم المحاصيل المحطة على الحقول الاباحية وحقوق

المزارعين :

المحصول	انتاجية الفدان			
	ابحاث الحديبة	الحقول الايضحية	حقول المزارعين	الوحدة
القمح	٢–٢,٥	١ – ١,٢	٠,٥ – ٠,٨	طن
الذرة الرفيعة	–	١٠٧ – ٢	٠,٨ – ١,٢	طن

الفول المصري	١,٥	١,٢٥	٠,٧ – ٠,٩	طن
الفاصوليا	١,٢	٠,٨٥	٠,٥ – ٠,٨	طن
الحمص	١,٢٥	٠,٧	٠,٥	طن
العدس	٠,٩٠	٠,٧	٠,٥	طن
البصل	٢٠,١٥	–	٥ – ١٢	طن
البطاطس	٨–١٢	–	٥	طن
الثوم	٢,٥ – ٣,٥	–	–	قنطار
التوابل	–	–	٧	قنطار

المبحث الثالث

النتائج والتوصيات

اولا : النتائج :-

١. تتمتع بميزات نسبية علي صعيد الصناعة والزراعة والمعاد والثروة الحيوانية والموقع الاستراتيجي .

٢ . ولاية نهر النيل ما تتميز به علي صعيد الزراعة وتوجد مساحات شائعة مع مواقع المياه الامر الذي جعله قبلة للمستثمرين .

٣ . العاملين في ادارة الاستثمار يتميزون بتسهيل الاجراءات ولكن هنالك مشاكل تواجه المستثمرين تتمثل في ملكية الارض والحيازات.

٤. تتميز نهر النيل من خلال الدراسة باقتصادها .

ثانيا : التوصيات :

١ . ضرورة تنجيد تشريع القوانين تسهل القلاقاة بين المستثمر والمواطن المحلي عبر برامج المسؤولية والاجتماعية وخلافه

٢ . الاهتمام بترويج العلمي لعكس امكانيات الولاية وجذب مزيد من المستثمرين .

٣. يجب ان تساهم العملية الاستثمارية في دفع برامج التنمية والتحسين أقواله بصورة مباشرة

.

٤ . يجب التركيز علي المشروعات الاستثمارية التي تعمل علي زيادة الدخل والقيمة

المضافة في الصناعات التحويلية .

٥ . لابد من المشروعات الاستثمارية من المساهمة لاستيعاب الطاقات الثابتة وخلق وظائف

جديدة مع الاستفادة من الخبرات .

قائمة المصادر والمراجع

اولا : القران الكريم

ثانيا : الكتب والمراجع

١ / صقر احمد صقر ، النظرية الاقتصادية ، وكالة المطبوعات القاهرة ، ١٩٧٧م .

٢/ ساميلسون ٢٠٠٦ .

٣ / محمود حسن الوادي ،المصدر السابق .

٤ / الواثق عباس عبد الرحمن توجيه المدخرات الى الاستثمار في الاقتصاد السوداني ،دار المنصورات للنشر والطباعة .

٥ / سعيد النجار ،افاق الاستثمار في الوطن العربي.

٦ / تاج الدين إبراهيم حامد ، المصدر السابق .

٧ / رضاء عبدالسلام ،مرجع سبق ذكره،.

٨ / السيد جاسم ، نظرة عامة حول سياسات واساليب واستقطاب الاستثمارات الاجنبية ؟

٩ / توجيه المدخرات الي الاستثمار في الاقتصاد السوداني .

١٠ / محمود حسين الوادي، الاقتصاد التحليلي ، دار النشر ،البلد، التاريخ .

١١ / حسن علي خربوش ، الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق ، دار زاهدان للنشر ١٩٩٩م .

١٢ / طاهر جدران ن مبادئ الاستثمار ، دار المستقبل للنشر ، عمان الاردن ، ١٩٩٧م .

١

١